

Distr.
LIMITED

TD/L.371
14 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

حلقة العمل المتعلقة بالاستراتيجيات الاقتصادية البديلة لأمريكا اللاتينية

١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- شارك حوالي ٨٠ من الخبراء البارزين من دوائر أكاديمية، ومؤسسات وحكومات محلية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، في حلقة العمل المتعلقة بالاستراتيجيات الاقتصادية البديلة لأمريكا اللاتينية، التي افتتحها السيد روبنز ريكويرو، الأمين العام للأونكتاد، بتقديم ملاحظات تمهيدية. وأشار إلى أن موضوع حلقة العمل ينسجم مع الموضوع العام للأونكتاد الحادي عشر، وهو تحديداً الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات العالمية. وبينما يتميز البعد الوطني بشكل واضح بالإصلاح المستمر من جانب البلدان النامية، فإن العمليات الدولية تذهب لأبعد من المفاوضات التجارية، وينبغي أن تجسد أيضاً الحالة الراهنة للنظم النقدية والمالية الدولية، وكيفية ترابطها وطرق تقييدها لخيارات السياسات العامة. وأشار إلى عدم التوازن بين الانتعاش الذي حدث مؤخراً في نمو التجارة الدولية في منطقة أمريكا اللاتينية، والأحوال غير المشجعة للتدفقات المالية الدولية، وأبرز الحاجة إلى الاتساق بين نظام التجارة والنظم المالية والنقدية.

٢- وقدمت حلقة العمل طيفاً متنوعاً وغنياً بالأراء والمواقف المستلهمة من تجارب التنمية الاقتصادية في المنطقة، وبالدروس التي يمكن أن تُستوحى منها. وكثيراً ما جرت المقارنة بين الخبرات الأمريكية اللاتينية والآسيوية. فبينما اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية، في التسعينات، نموذجاً "ثانياً" من توافق آراء واشنطن يقوم على تمويل "النمو من المدخرات الأجنبية"، اعتمدت البلدان الآسيوية على مدخراتها المحلية. وكان الاختلاف في النتائج التي تحققت هو الركود الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والنمو السريع في نصيب الفرد من الدخل القومي في آسيا. وبالرغم من أن السياسات الكلية لتحقيق الاستقرار وضعت حداً لمشكلة ارتفاع التضخم المزمع من خلال تقييد النفقات العامة، وضبط الميزانيات المالية، وتحقيق فوائض في الحساب الخارجي مع تمكين السوق من أداء دور أكبر في صنع القرارات الاقتصادية، كان الأداء متواضعاً من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي. ومن ناحية أخرى،

أدى تحرير حساب رأس المال إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وزيادة عبء المديونية الخارجية، وتراكم الدين العام الداخلي. بيد أن بعض الاقتصادات الآسيوية التي تتسم بالدينامية شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً. وطوّرت قطاعاتها التصنيعية من أجل البحث عن أسواق أجنبية انطلاقاً من قاعدة تنافسية صلبة تركز على أسواق محلية كانت تتمتع بالحماية في البداية. وكانت قابلية تحويل حساب رأس المال مقيدة، وتم الحفاظ على أسعار صرف العملات عند مستويات مستقرة وتنافسية.

٣- ودار نقاش حول ما إذا كان النموذج الآسيوي صالحاً لبلدان أمريكا اللاتينية. ودعا البعض إلى إعادة تقييم مبدأ "النمو من الداخل"، مع تفادي ما اعتراه من أخطاء وتعزيز مزاياه، لا سيما الحاجة إلى تدعيم القدرة التنافسية البنوية من خلال إيجاد سوق داخلية دينامية. وفي هذا الصدد، اقترح أن تتم إقليمياً إعادة تقييم النمو المطرد للسوق المحلية من خلال التركيز على التنمية الريفية.

٤- ويتعين وجود مستوى كافٍ من الاستثمار العام والخاص في القطاعات الإنتاجية. وكما أُشير إليه في ورقة المعلومات الأساسية التي قدمتها أمانة الأونكتاد، فإن الاستثمار يولد الدخل ويوسع القدرة الإنتاجية في آن واحد. ويحتل تراكم رأس المال موقع الصدارة في إطار تفاعل المتغيرات التي تشكل نظام النمو الصالح. وأشير إلى أن السوق المحتملة الحقيقية ليست بالضرورة السوق الخارجية، بل السوق المحلية بعد إكمال استراتيجية إنمائية ناجحة. وفيما يتعلق بالتجارة، أثبتت التجارة بين بلدان الجنوب الإمكانيات التي تنطوي عليها الأسواق الخارجية.

٥- وتم التركيز أيضاً على الاتساق بين مختلف قطاعات السياسات الاقتصادية المحلية، بما في ذلك السياسات المالية المرنة وتطوير أسواق رأس المال المحلي. وينبغي للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل أن يسيرا جنباً إلى جنب لضمان الإدماج الاجتماعي وتفايدي نشوء قبلة اجتماعية موقوتة مستقبلاً. وقد كان هنالك توافق عام في الآراء حول ضرورة تنمية قدرات التوريد وتحسين نمو الإنتاجية والابتكارات التكنولوجية.

٦- والخلاصة العامة أنه كان ينبغي توخي المزيد من الحذر في تقييم مزايا تمويل النمو عن طريق الاستدانة من الخارج، وكذلك في بناء سوق محلية قوية تولد الظروف التي تدعم الاستثمارات المحلية اللازمة لرفع الإنتاجية، وتحقيق القدرة على المنافسة الدولية المطلوبة لتوفير قطاع تصدير تنافسي قادر على تقليل الاعتماد على رأس المال الخارجي والتحرر من القيود الخارجية. وفي هذا الصدد، اتفق المشاركون أيضاً على أن الظروف الاقتصادية الوطنية المختلفة لبلدان المنطقة تسوغ اتباع نهج متباينة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية ونهج متنوعة لتحقيق الاتساق.
